كتاب دراسات

2009

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات

العدد الثاني

كتاب دراسات 2009
كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات
العدد الثاني

المدير العام: د. يوسف تيسير جبارين
الهيئة الإدارية: د. خالد غنايم، د. هالة اسبنيولي، بروفيسور إسماعيل أبو سعد،
غيداء ريناوي زعبي، حسام أبو بكر، عاطف معدي.

تحرير لغوي: رجا زعاترة
تصميم وإنتاج: وائل واكيم

كانون الأول - ديسمبر 2009
© جميع الحقوق محفوظة

دراسات المركز العربي للحقوق والسياسات

ص.ب. 3190، الناصرة 16131
هاتف: Tel: + 972-4-6083333
فاكس: Fax: + 972-4-6083366
www.dirasat-aclp.org
dirasat@dirasat-aclp.org

المحتويات

عوْدٌ على بدء	د. يوسف جبارين	5
حوار العدد		
مع بروفيسور خولة أبو بكر		8
دراسات		
القدس كمكان هجرة داخلية	أسمهان مصري- حرزالله	17
القطاع الخاص في خدمة المجتمع العربي	د. إبراهيم فريد محاجنة	25
الطلاب العرب في الجامعات الأردنية	د. قصي حاج يحيى ود. خالد عرار	35
سياسات تأهيل المعلمين العرب	{ورقة «دراسات»}	42
البسيخومتري ومتناولية التعليم العالي	{ورقة «دراسات»}	44
طلاب في ضائقة: نظرة نقدية	{ورقة «دراسات»}	47
الحكم المحلي العربي [ملف]		
حوار مع رئيس بلدية أم الفحم السابق الشيخ هاشم عبد الرحمن		51
وضع هش تهدّده الأزمات	عبدالله جبران	54
بين الواقع والتحديات	ب. راسم خمايسي	65
القيادة المحلية ودورها	مهند مصطفى	72
الاستجابة لدفع الضريبة المحلية	د. رفيق حاج	79
توصيات للخروج من الأزمة	د. أحمد مطلق حجازي	91
دور السلطات المحلية في التنظيم والبناء	قيس يوسف ناصر	98
ببليوغرافيا الحكم المحلي العربي		105
تقرير نشاطات مركز دراسات للعام 2009		108

عودٌ على بدء

نحو تعزيز العمل الجماهيري وتطوير الاستراتيجيات المدروسة

د. يوسف جبارين
مدير عام «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات، ومحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا

نعود في هذا العدد، الثاني، من كتاب دراسات، إلى الاستحقاق الأول لـ"دراسات" – المركز العربي للحقوق والسياسات؛ ألا وهو المساهمة، مهنيًا، في طرح الرؤى ونقد السياسات وتطوير الفكر والعمل الإستراتيجي لدى المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد، في مواجهة التحديات الجمّة التي ما انفكّت تقرع أبوابه.

لقد شهد العام الأخير تغيُّرات حبلى بالمخاطر بالنسبة لهذا الجزء، الحي والواعي والنشيط، من الشعب العربي الفلسطيني، في ظل تزايُد العنصرية المبطنة والعلنية، وتصاعُد الفاشية في المجتمع الإسرائيلي، وانتقالها عمليًا من مرحلة "الأجواء" إلى طور "المناخ"، الذي ينتج، فيما ينتج، سياسات ومخططات تمعن في سياسة التمييز والتهميش والإقصاء، التي لم تتوقف أصلاً طيلة العقود الستة الماضية. لكنّ هذه التطوُّرات إنما تزيدنا عزمًا على السعي المتواصل إلى تقديم حصتنا من الإجابة عليها، ضمن مجهود أهلي وجماعي.

لا يكاد يمرّ أسبوع دون أن نشهد تصعيدًا إضافيًا في عملية تضييق الخناق على الوجود الجماعي والحراك الوطني للأقلية العربية الفلسطينية في البلاد، بدءًا من المحاولات المستمرة لنزع الشرعية السياسية عنها، من خلال نزع شرعية قيادتها السياسية المنتخبة والتمثيلية، مرورًا بالمخططات العنصرية المتجدِّدة في كل ناحية في حياتنا، ووصولاً إلى سياسات التهميش والإقصاء العامة التي تحتل بوتيرة متصاعدة ذروات جديدة وخطيرة في هيمنتها وإجحافها. قد تختلف هذه السياسات بشكلها وآلياتها وحدّتها، وقد تختلف من ناحية شريحة المستهدَفين، لكنها كلها تصبّ برأينا في اتجاه واحد، وهدفٍ واضح: النيل من مكانة الجماهير العربية الفلسطينية في البلاد، ومن قدرتها على التأثير على القرارات والسياسات والتخطيط الاستراتيجي، وعلى تطوير وجودها الجماعي كمشروع وطني متكامل يوحِّد ما ينوف عن المليون مواطن عربي.

ويبدو لنا أنّ المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية تسعى في السنوات الأخيرة إلى إعادة ترسيم حدود العلاقة مع الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وفرض معادلة جديدة (أو متجدِّدة)، ترسِّخ دونية مكانة المواطن العربي، في ظل تكريس ما يسمَّى «يهودية الدولة» كفوقية قومية يهودية مُقوننة. ولا يمكننا الفصل بين الإصرار على «يهودية الدولة» ومحاولات فرضها على الشعب الفلسطيني على طرفيّ الخط الأخضر، من جهة، والقضايا أو المخططات المركزية التي تسعى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى حسمها في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى. بل وتسعى هذه المؤسسة إلى ضمان معادلة سياسية تشرعن هذا الحسم. ويمكن الإشارة في هذا السياق، على سبيل المثال لا الحصر، إلى عدة مخططات أساسية تسعى المؤسسة الإسرائيلية إلى فرضها ضمن المعادلة المذكورة:

أولا، تحديد المكانة الدونية للمواطنين العرب في الدولة كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، من خلال مشاريع قانون عنصرية تشرعن إقصاء المواطن العربي وتحدّ من حرياته الأساسية، بالإضافة إلى حسم قضية ملكية الأراضي في البلاد وشرعنة حصرها قانونيًا بأيد يهودية وبملكية أجسام صهيونية؛ ثانيًا، تقييد المشاركة السياسية والتأثير السياسي للأقلية العربية من خلال تحديد حراكها السياسي والحزبي، وحتى الأهلي، ضمن تخوم أيديولوجية «الدولة اليهودية»، بما في ذلك ملاحقة الأحزاب التي تطرح حدودًا مغايرة وملاحقة الفعاليات والمؤسسات التي تتحدى هذه الخطوط؛ ثالثًا، محاولات فرض «الخدمة المدنية» على المجتمع العربي ضمن مشروع حكومي أشمل لتشويه الهوية العربية الفلسطينية للأقلية العربية؛ ورابعًا، مواصلة الترويج لطروحات الترانسفير أو «التبادل السكاني» ومحاولة «التخلص» من

أجزاء إضافية من الفلسطينيين في إسرائيل، على أقل رقعة ممكنة من الأرض.

كما تتزامن هذه المخططات مع مشاريع قانون جديدة بادرت إليها الحكومة، تسعى من خلالها إلى تقييد عمل المحكمة العليا و«مصادرة» صلاحياتها في إبطال قوانين غير دستورية تمس بحقوق الإنسان، والى إطلاق العنان للمشرِّع الإسرائيلي بالاستمرار في نهجه في السنوات الأخيرة، الذي يقوم على سنّ قوانين جديدة تمس بحقوق المواطن الأساسية وتهدِّد ما تبقى من هوامش ديمقراطية في البلاد. وممَّا يزيد من خطورة هذه المخططات في هذه الحقبة الزمنية هو السيطرة السياسية شبه المطلقة التي يملكها اليمين الإسرائيلي اليوم في الملعب البرلماني، والتي تمكّنه من سنّ القوانين التي يهواها دون حسيب أو رقيب. (أنظر قانون منع لم الشمل، وقانون منع التعويضات للفلسطينيين ضحايا الاحتلال).

يعلّمُنا التاريخ، والأمثلة عديدة، أن النضالات التحرُّرية للشعوب المظلومة هي نضالات شاقة، وعنيدة. وما من وصفة سحرية جاهزة لنجاح هذه النضالات، على تباين سياقاتها وظروفها. لكن تبقى الحقيقة الأهم، المجرَّبة تاريخيًا، أنّ القاعدة الأساسية التي يمكن التعويل عليها هي الجماهير، ونضالها الدءوب، المبني على حراكها الواسع ومشاركتها المثابرة. وفي حالتنا، فإنّ مطلب الساعة للتصدي بحزم وكرامة للمخططات المرسومة هو جبهة جماهيرية وحدوية، في صلبها النضال الجماهيري المقرون باستراتيجيات مدروسة للوقوف في وجه التحديات. إنّ مهمة المرحلة هي ضمان حراك شعبي واسع يعتمد على جبهة جماهيرية عريضة، وقيادة وطنية موحدة. لا يمكن الإفراط في التشديد على مصيرية هذه المهمة، ولا يصحّ العبث فيها.

كتاب دراسات الثاني

نفتتح هذا العدد بحوار مع الباحثة الفلسطينية خولة أبو بكر، المتخصّصة في الصحة النفسية للمرأة والأسرة، الحاصلة مؤخرًا على شهادة بروفيسور في العلوم السلوكية، والتي نأمل أن يحذو حذوها المزيد من الباحثات والباحثين، في التميّز الأكاديمي الموظّف في خدمة المجتمع وقضاياه.

وفي باب «دراسات»، الذي يقدِّم عددًا من الأبحاث والأوراق البحثية الرائدة، ننطلق من أنّ استحقاقنا، بطبيعته، يرمي إلى تجاوز ما هو أكاديمي مجرَّد نحو الواقع المعيشي. حيث تطرق الباحثة أسمهان مصري- حرزالله قضيةً حديثة العهد نسبيًا، وهي الهجرة الداخلية، «النسائية» إن جاز التعبير، من الجليل والمثلث والساحل إلى القدس؛ ويستعرض د. إبراهيم فريد محاجنة دور القطاع الخاص الموجود والمنشود في خدمة المجتمع العربي، فيما يبحث د. قصي حاج يحيى ود. خالد عرار في ظاهرة تدفّق آلاف الطلاب العرب على الجامعات الأردنية، أسبابها وإسقاطاتها العتيدة. هذا بالإضافة إلى توصيات لأوراق مشتركة لمركز دراسات ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي، حول سياسات تأهيل المعلمين العرب، وامتحان البسيخومتري، والعمل مع الطلاب في ضائقة.

أما ملف العدد، بعنوان «الحكم المحلي العربي» في البلاد، فيشتمل على مجموعة من الأبحاث وملخّصات الأبحاث القيّمة، التي تجمع بين المعرفة الأكاديمية والنظرية من جهة، والخبرة المهنية والجماهيرية من جهة أخرى، في محاولة لتشخيص مَواطن الخَلل وتقويمها، الذاتية منها والموضوعية، وطرح تصوُّرات وبدائل لمواجهة الأزمة الخطيرة التي تواجهها السلطات المحلية العربية، بالأساس من جرَّاء سياسة التقليصات الحكومية، والتي أوصلتها إلى شفير الهاوية. وعلى الصعيد الإستراتيجي، يهدف مشروع أبحاثنا حول الحكم المحلي إلى بلورة سياسات للخروج من دوائر التمييز والتهميش المفرغة وتحوُّل سلطاتنا المحلية إلى «حكم محلي» بحق وحقيق، وليس مجرَّد مقاول ثانوي للوزارات للحكومية.

يُفتتح الملف بحوار رئيس بلدية أم الفحم السابق الشيخ هاشم عبد الرحمن، حول تجربته في الحكم المحلي والمعوقات الخارجية (السلطوية) والداخلية (المجتمعية)؛ ويستعرض مدير عام بلدية الناصرة السابق السيد عبدالله جبران الأزمة الخانقة التي زجّت فيها سياسةُ التمييز الحكومية الحكمَ المحلي العربي في العقد الأخير، وسبل الخروج منها والتأسيس لأداء أفضل؛ ويمسح مخطط المدن البروفيسور راسم خمايسي خارطة واقع السلطات المحلية العربية والتحديات الماثلة أمامها، والتغييرات المطلوبة لإعادة بناء السلطات المحلية العربية وتحويلها إلى حكم محلي رشيد؛ ويعالج الباحث مهند مصطفى مسألة القيادة المحلية ودورها، في ظل البنية التنظيمية والقانونية المعمول بها في إسرائيل، من جهة، ومكانة المجتمع العربي وبنيته السياسية والاجتماعية من جهة أخرى؛ ويمحّص د. رفيق حاج موضوع الاستجابة لدفع الضريبة المحلية وأسباب تدنيها في المجتمع العربي، بين ما هو موضوعيّ ونابع من وضعية هذا المجتمع الاجتماعية-الاقتصادية والتطويرية، وما هو ذاتيّ وينسحب على مجمل مفهوم المشاركة في العمل الجماعي؛ فيما يقترح د. أحمد مطلق حجازي جملة من التوصيات العملانية للخروج من الأزمة على عدة أصعدة؛ ويفصِّل المحامي قيس ناصر دور السلطة المحلية في التنظيم والبناء في مختلف مراحل التخطيط، والآليات المهنية والقانونية المتاحة أمام السلطة والأفراد ضمن السيرورة التخطيطية. ويُختتم الملف بمسرد (بيبليوغرافيا) الحكم المحلي العربي. ويأتي هذا الملف ضمن مشروع الحكم المحلي العربي الذي يشرف عليه المركز، والذي سيتم نشر كل نتاجه بشكل موسَّع لاحقًا.

إنّ الواقع المركَّب الذي يكابده المجتمع العربي، يعزِّز من قناعتنا بالحاجة المُلحَّة إلى مركز دراسات، الذي يعكف في هذه الأيام على وضع اللمسات الأخيرة على جدول أعماله البحثي للعامين القادمين 2010 و2011، كما يضع بين أيديكم في هذا العدد تقريرًا يوجز نشاطاته في العام المنصرم.

بودّي أخيرًا التقدُّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في خروج العدد الثاني من «كتاب دراسات» إلى حيِّز النور، خاصة الزميلان مهند مصطفى ورجا زعاترة، وإلى أعضاء الإدارة الذين يرافقون عملنا بمهنية وإخلاص.

بروفيسور خولة أبو بكر:

نفتقر إلى برنامج شمولي مهني وخطة تنموية مجتمعية تشمل جميع الحقول المُعاشة

حوار: مهند مصطفى

من هي خولة أبو بكر؟ وما هي مجالات عملها؟

أنا بروفيسور في العلوم السلوكية. أحمل اللقب الثالث (الدكتوراه) في علاج مشاكل الأسرة. أعمل محاضرة في كلية «عيمق يزراعيل»، ولديّ عيادة خاصة أعالج فيها المشاكل النفسية الزوجية والأسرية، كما أعمل مرشدةً مؤهلة للمعالجين.

كباحثة، أنشط في مجال الصحة النفسية للمرأة والأسرة والمجتمع العربي الفلسطيني داخل إسرائيل وخارجها وعلاقتهم مع الدولة. أحاضر محليًا وعالميًا في مجالات تخصصي، وصدرت لي منشورات مهنية محكّمة باللغات الإنجليزية والعربية والعبرية والألمانية، بالإضافة للكتابة الموجهة إلى الجمهور الواسع.

ما المقصود بالصحة النفسية؟ وما هي علاقتها بالواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل؟

الصحة النفسية Mental Health هو تعبير يعكس الوضع الوظيفي السليم المتناغم بين الجسد والنفس والذهن والعاطفة والسلوك على مستوى طبيعة العلاقة المتبادلة بين الفرد والأسرة والمجموعات والمجتمع. يخدم هذا التناغم تنفيذ كل دور وتحقيق كل علاقة بطريقة سليمة، تساهم في البناء والتنمية وشعور الرضى لجميع الأطراف المشتركة في العلاقة.

ويؤثر الواقع السياسي على الصحة النفسية للفرد. فقد وُلد مصطلح «المواطِن» في الدولة الحديثة. والمواطن يتأثر في حياته اليومية بالخطة السياسية المعلنة والخفية للدولة. يتركز التاريخ دائمًا في فحص العلاقة المتبادلة بين الحاكم وقراراته. ولكن فعليًا، تترك هذه العلاقة أثرها العميق على الحياة اليومية للمواطنين وأسرهم ومجموعاتهم وطبيعة العلاقات بينهم وشعورهم بالنسبة لهذه العلاقات، وترفع من شأنهم أو تسيء لهم في نفس اللحظة ولسنوات طويلة تالية.

مثلا بدأت هجرة متسلسلة من الشرق الأوسط للعالم الغربي المسيحي بناء على قرارات سياسية تجاه العرب المسيحيين ممن اعتبروا «أهل الكتاب». وبعد هذا القرار السياسي حصلت تغييرات منظومية محلية وعالمية متعددة الأبعاد: تم التأثير على المبنى الديموغرافي للعالم العربي، وعلى طبيعة التدخل السياسي والثقافي الغربي في سياسة وثقافة الشرق الأوسط، وعلى مكانة العرب في دول المهجر، وعلى وضعهم الاقتصادي وعلى مساهمتهم في اقتصاد موطنهم الأم، وعلى طبيعة استمرار علاقتهم مع أسرهم في الموطن الأم، وعلى طبيعة التنشئة والحراك الاجتماعي للأسرة الموسَّعة الموزعة عبر المحيطات، وعلى تحويل الشرق الأوسط من مجتمعات تعدّدية إلى مجتمعات حصرية.

مثال آخر هو المواطن الألماني الذي يطلب العلاج النفسي بسبب مشكلة أسرية آنية. يكفي طرح بضع أسئلة حول تاريخ العائلة لكشف الرابط بين الوضعية التي يعاني منها حاليا وبين

تاريخ أسرته منذ الحرب العالمية الأولى ثم الثانية وأثر الأيديولوجية النازية على الصحة النفسية للأفراد في أسرته. حتما سينفد تأثير الوضع السياسي من جيل إلى آخر ويستمر في التأثير الواعي أو غير الواعي على الصحة النفسية.

لا يمكن انتزاع تأثير الواقع السياسي عن الحياة اليومية للإنسان العربي الفلسطيني في إسرائيل، لأن هذا الواقع ينتج طبيعة حياته اليومية، يحجّمها ضمن أطر ثابتة مخططة لها، ويمهّد لردود الفعل التالية تجاهها. منذ نشأتها انتهجت الدولة سياسة التمييز ضد جميع مواطنيها الفلسطينيين في شتى المجالات. وأفضت سياسات الدولة إلى رُزوح أكثر من 55% من الأطفال العرب تحت خط الفقر، وتعلّمهم في جهاز تعليم متدن قياسًا بجهاز التعليم العبري، لا يعدّهم للمنافسة المهنية والاقتصادية المتكافئة مع نظرائهم اليهود. وهكذا، تسهم سياسات الدولة تجاه المواطنين العرب في خلق دونيتهم المادية والطبقية والاجتماعية وفي المحافظة عليها وإعادة إنتاجها.

وعلى صعيد آخر، عندما يستهلك المواطن العربي الفلسطيني داخل إسرائيل الإعلامَ العبري، يجد أنه لا يحكي عنه كإنسان مساو للمواطن اليهودي في الدولة. ولا يحكي بلغته أو بمصطلحاته، ولا يتناول قضاياه بطريقة ترضيه. أما إذا قرّر السفر خارج البلاد لأيّ سبب فإنّ تجربة عبور الحدود تهينه وتبرز أنّ انتماءه القومي يبرِّر إذلاله. كل هذه التجارب اليومية تمس مفهوم الذات والرؤية الذاتية والصحة النفسية.

بصفتك من سكان مدينة فلسطينية تاريخية وساحلية («مختلطة» اليوم) هي مدينة عكا، حيث هنالك واقع اجتماعي ونفسي، إلى جانب السياسي، يعيشه هذا الجزء من المجتمع العربي في البلاد. ما هي معالم هذا الواقع وخصوصياته؟

قبل سنوات أجريتُ مسحًا أوّليًا حول أصول العائلات العربية التي تسكن عكا. كانت النتيجة أن حوالي 5% من سكان عكا الحاليين أصليون، أما الـ95% الباقون فهم لاجئون داخليون وصلوا إلى المدينة إبان النكبة وبعدها، خاصة في بداية الخمسينات عندما تابعت إسرائيل هدم وتهجير بعض القرى الفلسطينية. في الفترة الراهنة هناك ظاهرة هجرة الأسر من الطبقة المتوسطة والعليا من القرى المحيطة.

بُنيت أسوار عكا كحدود مرئية وملموسة يحتمي سكانها داخل تخومها. عند قيام إسرائيل، تعامل النظام الفتيّ مع أسوار عكا كحدود للفلسطينيين. ففي عام 1948 فُرض على جميع من بقي من السكان ومن لجأ إلى عكا أن يسكنوا فقط داخل الأسوار. وكان الجنود الإسرائيليون يغلقون البوابات مساءً ويمنعون أي شخص من الخروج. وأثناء النهار لم يستطع الفلسطينيون التحرك خارج الأسوار إلا بعد الحصول على تصريح خاص بذلك.

منذ ذلك الحين، وكلما تعرض العرب في عكا لأذى، يتقوقعون بطريقة تلقائية مع بعضهم البعض داخل الأسوار. وأصبحت الأسوار هي حدود الهُوية. فأبناء عكا، حتى من ولد خارج الأسوار، يشعر عاطفيًا ونفسيًا عندما يكون داخل البلدة القديمة أنه «في البيت». فـ«داخل الأسوار» هو المكان الآمن والمألوف، وهو المكان الذي نتحدث فيه باللغة العربية بدون حرج. هو المكان الذي ينادي به الجميع على بعضهم البعض بعبارات تبني بينهم علاقة عائلة لحظية «خالتي، عمي، خيتا، خيّا». يوجد شعور بالانتماء للبلدة القديمة وبملكيتها وملكية تجاربها في نفس الآن. لا تحمل الأحياء الجديدة من عكا اليهودية مثل هذه المشاعر.

في تشرين الأول/أكتوبر 2008، في «يوم الغفران» اليهودي، قام أحد الشباب العرب بتصرّف في حي يهودي اعتُبر مساسًا بمشاعر اليهود. حدث هذا بسبب جهله لمفهوم العيد وتعاليمه. من الممكن أن يخطئ شخص فرد وممكن أن تلقي عليه أن يتحمل نتائج خطأه. ولكن هذا الحادث وما تلاه من ردود فعل - جعل عكا على شفا انفجار بركان - ناجم عن الوضع السياسي التاريخي وانعكاس له.

وهنا يجب أن نطرح السؤال البديهي: كيف يجهل شابٌ وُلد ونشأ وعاش كل حياته في بلدة مختلطة عادات وتقاليد ومراسيم الآخر؟

تعكس الإجابة عن هذا السؤال طبيعة الحياة المنفصلة للشعبين في هذه المدينة التي تعرَّف كـ «مختلطة». علسس أرض الواقع قلّما يختار أن يسكن اليهود والعرب جنبًا الى جنب لفترة طويلة. فلقد أظهر سلوك السكان على مدار قيام الدولة بأن السكان اليهود القلائل تركوا البلدة القديمة بإرادتهم، وبأنه كلما دخل العرب إلى أحد الأحياء خارج الأسوار فرغ هذا الحي تدريجيًا من سكانه اليهود الذين يفضلون الانتقال للسكنى في أحياء وحتى في بلدات خالية من العرب.

بالرغم من وصف المدينة على أنها «مختلطة»، لا توجد فعليًا آليات يومية للقاء إيجابي للسكان، بدءًا من الطلاب وانتهاء بأهاليهم وباقي السكان. ينظر كل طرف إلى نمط حياة الآخر ودينه وعاداته وسلوكه اليومي من بعيد، بدون أن يتعلم فعلاً من هو وكيف يعيش حياته ومعاني هذه الأمور بالنسبة له. ومن هنا، يكفي سوء تفاهم لسلوك خاطئ نابع عن جهل لمضامين ثقافة الآخر في يوم ذي صبغة قدسية خاصة، حتى تشتعل المشاعر المؤجّجة والمشحونة بالإحباطات الموروثة المتراكمة. في عيد الغفران من العام الماضي احتدم الأمر بين السكان اليهود والعرب لدرجة شكّلت خطرًا على الجهتين ولم تهدأ

النفوس لأسابيع متتالية. كانت النتائج المباشرة للاحتدام تفريغ حي سكني «يهودي» تمامًا من سكانه العرب وأضرارًا فادحة في أملاكهم. أما الأثر الأبلغ فهو مراكمة هذه الشحنة من التجربة السياسية على المخزون القومي التاريخي ليتم التأكيد للعرب الفلسطينيين داخل عكا أن كل علاقة يومية في أي مجال تقع على أرضية لوجود سياسي مشحون للطرفين.

نلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاعًا نسبيًا في كم الطالبات الجامعيات العربيات وازديادًا في عدد الباحثات العربيات، وفي نفس الوقت نشهد تماهيًا بين هوية الباحثة الجندرية وموضوع بحثها.. هناك من يدعي بأنّ النساء تبحثن في قضايا النساء بالأساس، ونادرًا ما نلحظ بروز باحثات عربيات في قضايا أخرى غير القضايا "النسوية"، وكأنّ على الباحثة أن تبحث ذاتها فقط، فما رأيك بهذا النقد؟

من الممكن التعامل مع موضوع أكاديمية النساء الفلسطينيات إيجابًا أو سلبًا. فبالنسبة لوضعهنّ قبل خمسين عامًا، نفرح للتغيير الحاصل وللنقلة النوعية التي أنجزنها. أما لدى المقارنة مع نسبة الأكاديميات الإسرائيليات أو في الغرب وأدوارهنّ فنرى أن نسبتهنّ ما زالت منخفضة (حوالي 7,5% فقط من مجمل السكان) وأن دورهن ما زال في مرحلة التطوير. والأصعب هو أن هذه النسبة الضئيلة تتضاءل أكثر كلما تقدّمت الألقاب.

في هذه المرحلة التاريخية، ما زالت النساء الفلسطينيات داخل إسرائيل "يقتحمن" مجالات جديدة بور. فطالما نتساءل عند التخطيط لبحث تخصّصي: "هل هناك طالبة أو باحثة فلسطينية في هذا المجال؟". فما عدا مجال التربية والتعليم، نجد أن الحقول المهنية متعطشة لأعداد إضافية من الباحثات. وهناك طريق طويلة أمام مراحل التخصّص ضمن كل مهنة. فمثلا لدينا طبيبات ولكن ما زال هناك غياب للمتخصّصات في شتى مجالات الطب. كما يوجد نقص في معظم تخصّصات المهن الأخرى.

يعتمد مجال عمل الأكاديميات الفلسطينيات على طبيعة تخصّصهن. مثلا الطبيبات اللاتي تعملن في المستشفيات تخدم المرضى كلهم، يهودًا وعربًا، رجالاً ونساء. والمهندسات لا يصممن بنية تحتية، ومبان وبيوت ومنشآت للنساء فقط. أما من تتخصّص في مجال يخدم فئة معيّنة، مثل طبيبة نساء، وتعمل في عيادة داخل بلدة عربية فهي تعمل مع النساء فقط.

بالنسبة للباحثات الأكاديميات، فإن النزعة الطبيعية في العالم، هي سعي ابن الأقلية لخدمة قضيته. ونرى أن المفكرين والأكاديميين الفلسطينيين في شتى المؤسسات الأكاديمية في العالم عملوا على رفع الوعي للقضية الفلسطينية، حتى خارج

لا يمكن انتزاع تأثير الواقع السياسي عن الحياة اليومية للإنسان العربي الفلسطيني في إسرائيل وعن صحته النفسية

مجالات تخصّصهم. مثلا إدوارد سعيد؛ كان تخصّصه في الأدب المقارن ولكنه ركّز جل طاقاته الفكرية والأكاديمية والسياسية في تدارس سبل حل المشكلة الفلسطينية ورفع وعي العالم لإنسانية المشكلة. أرى في هذا هاجسًا طبيعيًا وتسخيرًا إيجابيا للطاقات الفردية للمساهمة في القضية الجماعية. من نفس المنطلقات، نجد أن مجمل الأكاديميين الفلسطينيين الذين يبحثون ويحاضرون في الأكاديميا الإسرائيلية يتناولون مواضيع تخصّ المجتمع العربي الفلسطيني في شتى التخصصات: التاريخ، اللغة، الثقافة، السياسة، الحقوق، العمل الاجتماعي، الاقتصاد، الصحة، البنى التحتية، البيئة، والصحة النفسية.

بالنسبة لتخصص النساء الباحثات، فمن المنطق أن تدرس الباحثة همّها الأول أو الأساسي أو المباشر. وهذا توظيف جيد للموارد وتناوُل ممتاز للإشكالية المدروسة. من جهة أخرى، تعلمنا من تجارب رعيل الباحثات الأول في مجتمعاتهن العربية أن عليهنّ ملاءمة موضوع البحث للأطر التي يُسمح لهنّ بالتحرك فيها بحرية ودون وساطة. عندما نستعرض المواضيع التي درستها الباحثات الأكاديميات الفلسطينيات، نرى أنهن تطرقن إلى مواضيع حياتية تمسّ الأسرة والنساء، مثل إشكاليات التعليم العالي للمرأة، موضوع «عنوسة» الأكاديميات، رفاه المرأة العاملة، العلاقة الزوجية في أسر المرأة العاملة، تعامل الأسرة مع طفلها ذي الاحتياجات الخاصة، العنف داخل الأسرة العربية، مواقف جنوسية تجاه مواضيع نفسية أو اجتماعية، العلاقة بين الأجيال وتأثيرها على الفرد داخل

الأسـرة، الانحراف وإسـقاطاته على الفرد والمجتمع، والسـلوك السياسي للمرأة. يجب النظر إلى هذه المواضيع على أنها تكمّل المشهد الذي يبحثه الرجل ويتركز به غالبًا على فئات ذكورية.

بالنسبة لمكانة المرأة العربية في البلاد. هناك تقدم نسبي في مكانتها على صعد كثيرة، لكن يمكن الادعاء أن تقدمها وحراكها السياسي ما زالا بطيئين، كما أشرت في كتابك «طريق وعرة». لماذا يمكّن المجتمع المرأة من التقدم، ولو ببطء، في مجالات معينة، ويبقيها قابعة في مكانها سياسيًا؟ ولماذا لا يؤثر تقدم النساء في المجالات الأخرى على حراكها في المجال السياسي؟

يشـكّل تعامـل المجتمع العربي الفلسـطيني فـي الداخل مع النشـاط السياسـي للمرأة مثالاً حقيقيًا وتوضيحيًا حول تعامله معهـا في المجالات الأخـرى في الحياة اليومية. فهناك رسـائل متناقضـة يبثهـا المجتمع الذكوري تجاه النسـاء بعد اسـتغلال قدراتهنّ وإنتاجهنّ لصالحه.

يعيـش المجتمع العربي مرحلة تغيير لـم يطلبها، ويبدو أنه لم يكـن جاهـزًا لها، وإنما أملتهـا عليه ظروف سياسـية وتاريخية عالميـة ومحلية، كان أولها النكبة وقيام دولة ذات منحى ثقافي وسياسـي غربي وآخرها فرض أيديولوجيا وسياسة العولمة. أدّت هذه التغييرات إلى انخراط النسـاء فـي التعليم والعمل وقبول مشاركتهن السياسية كناخبات. ولكن ما زال البطريرك الفردي أو الجمعي في حياة المرأة يناقش سلوك المرأة يوميًا في كل واحد من هذه المجالات الثلاثة. وتدلل الدراسات الأكاديمية المتتالية علـى وجـود حواجز تحدّ من حـق المرأة في صنـع القرار في المجالات المذكورة بشـكل مسـتقل، أي دون العودة للبطريرك الـذي يقرّر لها، وبناءً على متغيرات لديه هو، وعلى الإطار الذي يتوقـع منها أن تتحرّك ضمنه. أما الجملة التي كثيرًا ما نسـمعها من الرجال أو النسـاء التي تعكس المعنى "أنا أسمح لها بأن..."، أو "هـو [والدي، زوجي، أخي، حمـاي، رجل الدين في بيئتي...] يمنحني الحرية في مجـال..."؛ إنما تعكس وجود هذه الحدود. هل نتوقع أن نسـمع نفس الجمل في أي إطـار اجتماعي على لسان أي رجل يقصد بها أي مرأة؟ سوف تعكس الأجوبة ما معناه بـأن هذا غيـر وارد وغير مقبول، غير مألـوف أو "غير طبيعي". ومـن هنا نصل الـى أن الفوارق الجنوسـية ذات الصلة بالأدوار المحددة سلفًا من قبل المجتمع للرجال والنساء ما زالت تسيطر علـى سياسـة العلاقات الجنوسـية وبالتالي علـى مكانة المرأة العربية داخل المجتمع.

عنـد مراجعـة المجالات التي تغيّر فيها سـلوك المـرأة اليومي وطبيعة تعامل الرجال مع هذا السـلوك، نجد أن هناك تقبُّلا من الرجال للتغييـر الذي يصبّ في مصالحهم الآنية. مثلا، اسـتفاد الرجـال من مشـاركة المرأة في التصويت فـي الانتخابات وفي الدعايـة الانتخابية، ولـذا تبنّى الرجال التغيير وباتوا يشـجّعون النساء على ممارسـة حق التصويت. وتشير الإحصائيات إلى أن نسـبة اقتراع النسـاء العربيات في إسـرائيل تفوق نسبته لدى النسـاء اليهوديات. أما على صعيد تجربة ترشّح النساء لمناصب قيادية ضمـن قوائم الانتخابات فلم يسـتفد الرجال في الوضع الآني، حيث أصبحت المرشـحات تزاحمهنّ على مواقع القيادة، الضيقة والمزدحمة أصلاً. من جهة أخرى، تطلّب هذا تغييرًا في المواقـف القيمية والمجتمعية الشـاملة، مثل منح المرأة حرية الحركة وصنع القرار، وحرية الانتماء والولاء لأطر خارج الحمولة، وتغيير الأدوار الجنوسـية داخل الأسـرة وداخـل المجتمع. هنا صـارع الرجال التغيير وحدّوا منـه. وعندما تبنوه جزئيًا، نجد أن هذا التبني تكتيكي وليس شموليًا أو أصيلاً.

هنالك أسـباب تاريخية جعلت الرجال يتقدمون على النساء في شـتى الحقول الأكاديمية والمهنية. ولكن، حين نجد، بعد ستين عامًـا من قانون التعليم الإلزامـي المجاني، أن هذه المعادلة ما زالـت قائمة، فهذا يشـير إلى دور المجتمع فـي إعادة إنتاجها ومأسسـتها في كل مرحلة من جديد. أرى أن الأسـباب المركزية لهذا هي غياب مفهوم المساواة الحقيقية والعدل الاجتماعي في العلاقـات الفردية، الزوجية، الأسـرية والمجتمعية في المجتمع العربي الفلسـطيني في إسرائيل. أما الآليات التي تخدم تكريس هذا فهو النزعة الانتقائية بين العصرنة والتقاليد، حيث لا تعيش الأسـر الشـابة وفق نمط واحد صاف. فحين تتطوَّر هذه النزعة بهـدف السـيطرة على موضوع مـا في فترة تغييـر مجتمعي - كاحتفـالات طقوس الزواج مثلاً - فإنها تشـير إلى مرونة وتنويع بهدف منح فرصة للتعدّدية الثقافية. اما عندما تهدف النزعة إلى السيطرة على شـخص ما في فترة تغيير مجتمعي، فإنها تعكس سياسة المحافظة على السلطة وإعادة بنائها عن طريق المواقف البطريركية المجتمعية اليومية. ولربما يمكن عزو غياب المساواة الجنوسـية والعدل الاجتماعي إلى كون العرب الفلسطينيين في إسـرائيل أقليةً قوميةً مضطهدة. ولكن هذا أحد التفسـيرات ولا يشمل تحليل الظاهرة بكليّتها.

هل هنالك خطاب نسوي واضح المعالم يمكن اعتباره خطابًا نسويًا فلسطينيًا؟

كانت النسـويات الفلسـطينيات من أوائل النسـاء فـي العالم والعالم العربي اللاتي دعون إلى المسـاواة الاجتماعية والأسرية والتحرّر الوطني والعدل الاجتماعي. انخرطت النساء الفلسطينيات فـي العمل السياسـي والوطنـي والاجتماعي، مواكبـات تاريخ

فلسطين. وكان للنساء العكيات منذ مطلع القرن العشرين، على سبيل المثال، دورًا رياديًا في الموضوع. ولكن الخطاب التاريخي، كما هو اليوم، يقوده رجال ويتكلم بلغتهم ويعكس فكرهم ويرى أعمالهم وينقل خطابهم ويستخف بما دون ذلك أو يراه حدثًا شاذًا وليس نشاطا سياسيًا ذا آليات عمل أخرى مختلفة.

بما أن تاريخ فلسطين الحديث مجبول بالصراع القومي والسياسي، فإن المجتمع الفلسطيني والأسرة الفلسطينية، في جميع مواقعها، عانت من هذا الصراع بطريقة مباشرة. هنالك أسر فقدت أقارب لها نتيجة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أو عانت من أسر أقاربها أو من الملاحقة والاضطهاد بسبب الآراء السياسية أو النشاط الحزبي. النساء في هذه الأسر تعيش فعلا القضية الفلسطينية حتى النخاع وتتأثر منها. ولكنها تؤثر أيضًا عليها.

وكما هي الحال في العالم العربي تعيش النساء الفلسطينيات ضمن مجتمعات متعدّدة الثقافات وأنماط الحياة. ولكن جميع النساء على الإطلاق تبحثن عن تغيير يضمن للمرأة أربعة أعمدة أساسية لتبني العصرنة، هي التعليم، العمل، المشاركة السياسة، وإقامة أسر أقل عددًا من الجيل السابق. طرحت تجارب النساء في العالم على مدار الأعوام المائة السابقة عدة مدارس نظرية نسوية للتغيير منها التيار النسوي الراديكالي، والمتحفظ والتيار النسوي التابع للعالم الثالث، والتيار النسوي الديني الإسلامي.

شخصيًا لا أسجّل أي مأخذ على البيت الفكري-ايديولوجي الذي تختاره النساء لتغيير وضعها طالما توافر شرطان أساسيان: أولاً، أن يكون موضوع التغيير هو البوصلة التي تقود نشاطات النساء؛ وثانيًا، أن تختار النساء الآلية بنفسها من منطلق وضوح رؤيا لأسباب وإسقاطات هذا الاختيار.

من ملاحظاتي أرى أنه لا يمكن حصر النسوية الفلسطينية – في شتى أماكن تواجد الفلسطينيين - بمعطيات ديموغرافية أحادية الأبعاد مثل التعليم أو الطبقية أو نوع العمل أو مستوى الدخل أو الدين أو التديّن أو عدد أفراد الأسرة أو الوضع المدني أو عدد الأولاد. إن نشاط النسويات في أرض الواقع يعكس واقعًا مركبًا يجب دراسته والإفادة منه. من المثير أيضًا أن الجيل الثاني أو الثالث من أولاد وبنات النسويات الأوائل ليسوا بالضرورة دائمًا نسويين من حيث فكرهم أو نمط حياتهم. وهذا يستدعي دراسة معمقة لمفهوم التنشئة الاجتماعية والسياسية ومفهوم التغيير الاجتماعي.

تحدثت في كتابك «الجيل المنتصب» عن ثلاثة أجيال اجتماعية-سياسية إن صح التعبير، معتبرةً الجيل الثالث جيلاً منتصب القامة. لماذا هذا التعريف، ألا تعتقدين أن

الباحثات الفلسطينيات تطرقن إلى مواضيع تمس الأسرة والنساء بما يكمِّل صورة المشهد - الذكورية غالبًا - التي يبحثها الرجل

هنالك مبالغة في وصف هذا الجيل بهذه الصفة؛ خصوصًا على ضوء ما يدّعيه البعض من تراجع ما في النضال الوطني، مع العلم أن النخب التي أحدثت تغييرًا في الخطاب والسلوك قد تكون أقرب إلى نخب الجيل الثاني بالإضافة إلى الصمود الأسطوري للجيل الأول؟

من طبيعة النخب أن تتمايز عن الجمهور الذي تقف على أعلى هرمه. ولكنها تتكوّن من نفس نسيجه وتنطق بحاله. كما وأن هناك تأثيرًا متبادلاً بين كل نخبة والمواطنين حول تشكيلة نمط القيادة. سأطرح هنا فرضيات أساسية حول طبيعة العلاقة بين القيادات والمواطنين:

أ. مثلما تشكّل القيادةُ الجماهير تشكّل الجماهيرُ القيادة. بما أن حاجات الجماهير تغيّرت بناءً على تغييرات تاريخية، قومية، سياسية واجتماعية على مدار الأعوام الستين الماضية، تغيّرت أيضًا طبيعة عمل القيادة من جيل إلى آخر.

ب. النخب الفلسطينية كانت دائمًا متميّزة وكل منها قام بواجب سيزيفي جبار ومتميز واستعملت أحيانًا وسائل إبداعية غير عادية لتقديم الخدمة اللازمة للجمهور.

ج. ركّز كل جيل نخبة اهتمامه بإعادة ترميم مرحلة من الحاجات الفلسطينية التي قامت الدولة الناشئة بتدميرها.

د. أسهم كل جيل نخبة في ترسيخ بناء قاعدة

القيادة وتوسيعها، فجاء الجيل التالي ليقف على منصة أكثر ثباتًا وارتفاعًا (مؤسسات، قوانين، خبرات، آليات عمل) من تلك التي وقف عليها جيل القيادة الذي سبقه.

بناء على طبيعة المقاومة التي رصدها الجيل الأول والثاني من النخب أحرز المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل طبيعة تنشئة سياسية درّبته على التعامل مع الدولة كأصحاب حق ورفع سقف مطالبه في كل فترة. يرى المتتبع لطبيعة القوانين المقترحة والخطاب السياسي للنخبة أن الجيل الثالث من القيادة يتحدث بلغة تغيّرت عن تلك التي تحدث بها الجيل المخضرم الذي عاش صدمة الاحتلال والتغريبة والشتات وفقدان القاعدة والبوصلة ومواكبة إنشاء الدولة الفتية.

في حقيقة الأمر علينا أن نثمّن عاليًا طبيعة صمود كل جيل والطرق التقليدية والمبتكرة لمواجهة تعنّت الدولة أمام المطالب الفلسطينية الداخلية. ولكن في واقع يتغيّر به الوصف السوسيولوجي للمجتمع العربي هناك ثبات في وصف وتثمين أدوار القيادية والنخبة الوطنية.

عند وصف الجيل الثالث من القيادة العربية الفلسطينية في الداخل بأنه منتصب القامة، فإننا نعكس نتاج تثقيف، ومقاومة، وتنشئة سياسية وعمل مجتمعي وحزبي وطني على مدار ستين عامًا، وهذا مطمئن حقًا. أما الظاهرة المقلقة، فهي المحافظة على بقاء الفئة التي تسلقت أو انحنت خوفًا من الدولة وطمعًا في رضاها جيلاً بعد جيل. أرى أنّ الواجب الوطني والاجتماعي هو في التقليل قدر المستطاع من نسبة الشباب محنيّ القامة. هذه الفئة تتكوّن من الشباب الذين يختارون أشكال الأسرلة كآلية لـ«تدبير أمورهم»، طمعًا في وظيفة أو رفع المبلغ في قرض إسكان أو مساهمة الدولة في دفع القسط الجامعي. أرى فئة الجيل محنيّ القامة ضمن من يخدم في الجيش مثلاً لهذه الأسباب أو من يحاول إخفاء هويته الفلسطينية في المدن اليهودية الكبيرة أو في الفئة معدومة الثقافة الوطنية والانتماء المجتمعي.

ما هي رؤيتك لمستقبل العلاقة بين الأقلية العربية الفلسطينية وبين الدولة، وإلى أين تتجه برأيك؟

تتأثر هذه العلاقة بعوامل عدة منها العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية والعلاقات الإسرائيلية-العربية، وكذلك العلاقات الإسرائيلية مع العالم المساند للقضية الفلسطينية.

من المهم أن ندرك أنه كلما تبنت الدولة الفلسطينية والعالم العربي مفهوم الديمقراطية ومارست قوانين تضمن صالح مواطنيها ورفاهيتهم كلما ارتفعت سقف المطالب الفلسطينية داخل الدولة.

نظريًا أعتقد أنّ الدولة تستطيع أن تساوي حقوق مواطنيها اليهود والعرب وأن تسدّ الفجوات بينهم، ولكنها لم تفعل ذلك ولن تفعل ذلك مستقبلا. فإذا لم توضع سياسات وخطط وميزانيات وآليات لسدّ هذه الفجوات خلال ستين عامًا، يعني هذا أن هذه هي السياسة المتبعة - تكريس الفجوات. وتبقي هذه السياسة المواطنين العرب الفلسطينيين مشغولين في تحصيل أمور حياتهم الأولوية اليومية وتمنعهم كمجموعة من الوصول للشعور بالاكتفاء وتحقيق الذات لئلا يتحولوا لأقلية متميّزة تتمتع بالتأثير على صنع القرار مقابل المجتمع الإسرائيلي العام مثل الأقلية اليهودية أو الآسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأن هذه السياسة باتت واضحة بالرغم من عدم الإفصاح المباشر عنها فعلى الأقلية العربية الفلسطينية إتباع وسيلتيّ عمل تسيران معًا: أولاً، الاستمرار في مطالبة الدولة بكامل الحقوق كمواطنين شرعيين متساوين؛ وثانيًا، بناء مشاريع خاصة، لا تعتمد على الدولة، لسدّ الفجوات الراهنة وبناء أسس الحراك الاجتماعي الذي يكفل الانتقال من حال النكوص كأقلية قومية مهمشة ومنكوبة لحال أقلية قومية متميزة.

ما هي باعتقادك السبل المركزية لمواجهة التمييز والإقصاء؟

أرى في مؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تظهر منذ بداية الثمانينات في المجتمع العربي والتي بدأت تسدّ حاجات المجتمع في شتى التخصصات خطوةً هامة جدًا في مواجهة التمييز والإقصاء. كما وأنّ هناك مؤسسات حقوقية تخصّصية ترصد سياسات الدولة وتُسائل العنصرية. في الأعوام الأخيرة عملت عدة كوادر على بناء التصوّر المستقبلي للمواطنين العرب الفلسطينيين فيما يخص علاقتهم بالدولة. تعتمد هذه الآليات مجتمعة على رصد سياسة التمييز والإقصاء والإساءة. وهذا مجهود مبارك ومعظم التصوّرات تتبنى وسائل تنفيذ مهنية ولها نتائجها الإيجابية على أرض الواقع. لكنها غير كافية مقابل عنصرية الدولة تجاه الأقلية العربية. ما ينقصنا هو برنامج شمولي مهني به خطة تنموية مجتمعية تشمل جميع الحقول المُعاشة، بعيدة المدى، مقسمّة لمحطات عشارية، وتشمل تخطيطا لثلاثين عامًا قادمًا على الأقل.

يحتل موضوع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل مؤخرًا حيّزًا كبيرًا من الاهتمام. ما هي برأيك أهم المعيقات الاجتماعية والنفسية (إلى جانب المعيقات المؤسساتية)

التي تحول دون رفع نسبة المشاركة، وهل يمكن الاستمرار بالحديث عن المعيقات الاجتماعية التقليدية المعروفة كحاجز أمام اندماج النساء في سوق العمل؟ هل ظهرت معيقات جديدة أم أن تلك القديمة تعيد إنتاج نفسها؟

أستهل إجابتي بالتساؤل: هل حقا لا تشترك المرأة العربية بشكل كاف في سوق العمل؟

إن تعريف «سوق العمل» تعريف إحصائي يتجاهل ما تقدمه المرأة من خدمات للأسرة النواتية (النووية) أو الموسعة أو للبيئة من حولها. لا تتعلق الإجابة على تساؤلي بالحصول على إحصائيات دقيقة من داخل المجتمع العربي، حيث تشير فعلاً هذه الإحصائيات الى أن فقط 17% من النساء العربيات ينخطرن في العمل المأجور. ما أتوخاه من طرح السؤال هو نقاش تعريف «سوق العمل» نفسه. إذا ما اعتبرنا العمل المأجور «لدى الغرباء» سوقَ عمل، فسنحصل على معطيات معينة، وهذا التعريف يناسب الغرب. ولكن إذا ما عرّفنا سوق العمل بطريقة مختلفة بحيث يضم كل إسهام جسدي وذهني تبذل فيه المرأة وقتًا وطاقةً لتقديم خدمة تقصد بها زيادة انتاج أو توفير خدمات لما تمتلكه أو يمتلكه أقاربها في الأسرة النواتية أو الموسعة فستتغيّر المعطيات كليًا.

فإذا عملت المرأة مثلا على تربية أطفال غيرها فتعامَل على أنها مربية محترفة تتقاضى أجرًا. ولا يحدث مثلاً في الغرب أن تربي المرأة أولاد غيرها مجانًا، لذا فهي تعتاش من تقديم هذه الخدمة. ولكن عندما تربي النساء العربيات أولاد أقاربهن، وخاصة أولاد الإخوة الذكور بدون مقابل، فلا ينظر إليهن كمنتجات ولا يُعتبرن منخرطات في سوق العمل إحصائيًا. ولكن فعليًا تسهم مثل هذه الخدمات في رفع إنتاج الأسرة والاقتصاد في مصاريفها، وأيضًا فسح المجال أمام نساء أخريات بالخروج للعمل المأجور وزيادة دخل الأسرة. قس على ذلك بالنسبة لجمهور الزوجات والأخوات والبنات اللاتي يسهمن في العمل ضمن مشاريع زراعية واقتصادية وخدماتية أخرى تمتلك من قبل أقاربهم من الرجال ولكن لا تدرج اسماؤهن ضمن إحصاء النساء العاملات. حتى نعي مدى استغلال قوة العمل المجانية للمرأة لنتخيّل لدقائق أن أقارب المرأة يتجندون لساعات على مدار الأسبوع لخدمة بيتها ومصالحها الاقتصادية بدون مقابل أو لقاء مصروف ضئيل يسد الحاجات الضرورية القصوى ولا يؤهل صاحبه للاستقلال الاقتصادي، ناهيك عن النمو والتطور الاجتماعي والطبقي.

هنالك معيقات خارجية مؤسساتية بطبيعتها تجعل عمل المرأة معاناة تبدل الشعور بتحقيق الذات أو المساهمة في اقتصاد

المجتمع العربي يعيش تغييرات لم يطلبها ولم يكن جاهزًا لها والرجال يتقبّلون التغييرات التي تصبّ في مصالحهم الآنية

الأسرة. مثلا لا توجد مواصلات عامة بين معظم القرى العربية مما يلزم المرأة العمل داخل قريتها أو في أقرب مدينة هنالك مواصلات عامة بينها وبين قريتها. أما إذا تحتم عليها العمل في مكان لا مواصلات عامة مباشرة تصل إليه فإما أن تضطر لشراء سيارة، وهكذا يصبح عملها مشروعًا اقتصاديًا خاسرًا في مراحله الأولى، وإما أن يلتزم أحد أفراد أسرتها بمهمة نقلها من وإلى العمل، وفي هذا محو تام لمفهوم الاستقلالية. هناك من النساء مَن يصل بهنّ الأمر إلى التنازل عن الحق في العمل نظرًا للصعوبة اللوجستية. أما الصعوبات الأخرى مثل الدمج بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات البيت ورعاية الأولاد فهي من المعيقات الداخلية، أي صعوبة تعود المسؤولية عنها إلى الثقافة العربية البطريركية التي تعيد إنتاج نفسها بصيغ مجدَّدة ومبتكرة تهدف إلى حفظ سيطرتها على استقلالية المرأة وتمحو إحتمالات توظيف إنجازاتها في مشروع مساواتها مع البطريرك.

تابعت المرأة تعليمها العالي، خرجت إلى سوق العمل، أسهمت في صنع القرار السياسي، عملت على تقليل عدد الأولاد الذين تنجبهم. لماذا إذًا لم يتساو وضع المرأة العربية بوضع الرجل العربي؟ إن السعي إلى إجابة تصبّ في مصلحة الصحة النفسية للأسرة يحتاج إلى فتح نقاش عميق، شامل وحقيقي حول الأجندة المجتمعية ومفهوم المساواة الجندرية وأهمية العدل الاجتماعي. بعد هذا، بالإمكان الانتقاء المدروس من أنجع ما تقدّمه التقاليد وأنجع ما تقدمه العصرنة للأسرة والمجتمع العربي الفلسطيني في المرحلة الراهنة.